

العنف ضد المرأة السعودية ليس ثقافة، بل سياسة دولة



بقلم: د. مريم الدوسري...

عندما أعلن دونالد ترامب أن محمد بن سلمان قد حقق "إنجازاتٍ مذهلة في مجال حقوق الإنسان"، كان من الطبيعي أن تتساءل النساء السعوديات عن أي بلد يتحدث. لكن هذا ليس بجديد. لم يخلُ النظام السعودي يوماً من التصفيق في الخارج، خاصةً عندما يُلقى للنساء بفتاتٍ تُزيّنُها ذريعة الإصلاحات التاريخية.

يتمتع القضاة، وجميعهم ذكور وموالون للدولة، بسلطة تقديرية شبه مطلقة، ويترك "العصيان" دون تعريف مُصم له. قد يعني مغادرة المنزل دون إذن، أو رفض زواج قسري، أو الإبلاغ عن عنف - وهي أفعال تُعتبر في أي مكان آخر حمايةً للذات، لا تمردًا. ومع ذلك، يُتجاهل هذا النظام برمته في الخارج بأدب، ويُخفف من وطأته من خلال صور فوتوغرافية، وابتسامات دبلوماسية، وصفقات استثمارية.

الأمر الأكثر إثارة للقلق ليس أن النظام السعودي يروجُ لوهم التقدم، بل مدى شغف الغرب بشرائه. إن وعد ترامب بعدم "التدخل" في "ثقافة" السعودية، وما تبعه من قول عابر "الأمور تحدث" عند سؤاله عن

مقتل جمال خاشقجي، لم يكن دبلوماسية؛ بل كان تجاهلاً سياسياً، إشارةً إلى أن حقوق الإنسان لن تُربك صفقات الأسلحة وشراكات النفط وعقود الدفاع التي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات.

وبمجرد أن تمنح واشنطن هذا الإذن، تحذو أوروبا حذوها. وقد أوضح كير ستارمر بوضوح أن العمل التجاري يأتي في المقام الأول. لقد تم تلميح صورة محمد بن سلمان العالمية لدرجة أن الانتقادات تفلت منه ببساطة؛ فالاستبداد يصبح محترمًا طالما استمر تدفق الأموال.

بالنسبة للنساء داخل المملكة، هذا التساهل الدولي ليس مجرد أمرٍ مُجرّد. إنه تأكيدٌ على نجاح الكذبة، وأن العالم قد تجاوز ذلك، وأن أصواتهن ستبقى غير مسموعة. لم نكن نعتقد يومًا أن الحكومات الغربية تُبالي، لكننا كنا نأمل يومًا أن يُؤمّن الضغط - حتى لو كان ضغطًا لخدمة مصالح ذاتية - قسطًا من الأمان. بدلًا من ذلك، تُركت النساء السعوديات لمصيرهن، يُعاقبن على العصيان، ويُمحى من الوجود.

وفقًا لحسابات القوة العالمية.

في أي عالمٍ غربيٍّ ستسمح أي امرأة مع وصفها بالعصيان؟ ومع ذلك، يُطلب من النساء السعوديات تقبّل هذا الأمر كثقافة، بل كتقدم. بموجب قانون الأحوال الشخصية، لم تعد الطاعة فرضًا اجتماعيًا؛ بل أصبحت التزامًا قانونيًا يُحدد ما إذا كان بإمكان المرأة الزواج، أو مغادرة السجن، أو الخروج من المنزل.

مأوى للعنف، أو الاحتفاظ بحضنة أطفالها.

يمارس القضاة، وجميعهم من الذكور والموالين للدولة، سلطة تقديرية شبه مطلقة، ويترك "العصيان" دون تعريف مُصمم له. قد يعني مغادرة المنزل دون إذن، أو رفض زواج قسري، أو الإبلاغ عن عنف - وهي أفعال تُعتبر في أي مكان آخر حمايةً للذات، وليست تمردًا. ومع ذلك، يُتجاهل هذا النظام بأكمله بأدب.

في الخارج، مُسهّلةً بصور فوتوغرافية، وابتسامات دبلوماسية، وصفقات استثمارية.

لا شيء يكشف فكرة النظام عن "الإصلاح" بشكل أوضح من ترقية رجل يعتقد أن عبارة "العنف الأسري" تُثير

تمرد النساء. إن تعيين صالح الفوزان مفتيًا عامًا، الذي اختاره محمد بن سلمان بنفسه، يُخبرنا عن توجه الدولة أكثر بكثير من أي صورة لامعة.

كتيب إصلاح. عندما يصبح شخصٌ يحمل هذه الرؤية العالمية أعلى سلطة دينية في البلاد، فهذا ليس مصادفة؛ بل هو معايير.

فجأةً، لا يُقرأ "العصيان" على أنه إفراط، بل كنقطة جوهرية. وحوله، تتلاءم جميع عناصر النظام بدقة: الشرطة التي تُهمل الإساءة باعتبارها "مسألة عائلية"، والقضاة الذين يحكمون بافتراض أن السلطة، و"دور الرعاية" الحكومية، حيث لا تُحمى النساء الهاربات من العنف، بل يُؤدبن ويُربين على قبول الثقافة التي تُعرضهن للخطر. إنها لحظة قاتمة بالنسبة للمرأة السعودية، ومع ذلك، لا يزال القادة العالميون ووسائل الإعلام، وحتى بعض النساء، يُصرّون على أن هذا تقدم. من الأسهل الحفاظ على هذا الوهم عندما لم تُعامل المرأة السعودية قط على قدم المساواة في الأخوة النسوية العالمية - فقط كضحايا ثقافتهم لا حكومتهم.

ويتجلى هذا الإقصاء بوضوح في أحدث موجة من "النسوية" المعادية للمسلمين في بريطانيا، حيث أصبحت معاناتنا مادة خام لحرب ثقافية يخوضها آخرون. وقد استغلت فئة معينة من الناشطات، متذرعات بشعارات حقوق المرأة، قصص النساء السعوديات ليس للدفاع عنا، بل لتأجيج المخاوف بشأن الهجرة، الإسلام، والتهديد المزعوم للمجتمعات الإسلامية.

في حملات مثل "حرر وجهك"، يروجون قصصًا ميلودرامية عن نساء سعوديات هربن من الشريعة - قصص تبدو لمن نشأ في المملكة، أشبه بخيال سيء. زعمت إحداها أن النساء يتلقين إشعارات هاتفية عند إلغاء تصريح سفرهن؛ كدتُ أتمنى كان ذلك صحيحًا. كان بإمكان سفارة إنذار واحدة أن تنقذ عددًا لا يحصى من النساء من العودة إلى منازل مسيئة أو إلى مراكز رعاية حكومية.

بينما تُشاد المملكة العربية السعودية عالميًا بـ"إصلاحاتها"، يزداد واقع النساء داخل المملكة قمعًا. في اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، تُجادل مريم الدوسري بأنه حان الوقت للتوقف عن التصفيق لهذا الوهم، والبدء في الإنصات إلى النساء اللواتي تبذل الدولة قصارى جهدها لإسكاتهن.

لكن الدقة ليست هي الهدف. هذه الروايات لا تُنشر لفصح عنف نظام استبدادي؛ بل تُستخدم لتشويه تجربتنا وتحويلها إلى صورة كاريكاتورية عن الإسلام، ولتحويل المنا إلى تحذير من المسلمين

والمهاجرين. والنتيجة هي إسكات مزدوج: في الداخل، نُعاقب على رفض الطاعة، وفي الخارج، يُحوّل
ألمنا إلى دليل على "التخلف الثقافي"، بينما يفلت النظام المسؤول عنه سالمًا.

ثم هناك المحترفون الغربيون - الأكاديميون والمستشارون والخبراء العالميون الذين يُضفون على
الدولة السعودية ما هو أئمن بكثير من شعارات لينكدإن: الشرعية. هؤلاء أناسٌ يعرفون تمامًا كيف
تعمل الأنظمة الاستبدادية، وينشرون أوراقًا وتقارير عن عدم المساواة، ويتحدثون في لجان النوع
الاجتماعي، ومع ذلك يسافرون إلى الرياض لنشر صورٍ مُفعمة بالحياة من أيام التوعية بسرطان الثدي،
وزياراتٍ جامعية، وفعالياتٍ للشركات، ودائمًا ما تكون النساء السعوديات إلى جانبهم دليلًا على
"التقدم".

يتجولن في المواقع التراثية، ويكتبن عن "الرؤية" و"النهضة"، ويلتقطن صورًا مع الوزراء ومسؤولي
الجامعات قبل أن يعودن إلى لندن معلنات أن "السعودية هي المكان الأمثل للنساء". من السهل وصف
المملكة العربية السعودية بأنها "المكان الأمثل" عندما يكون لديك تذكرة عودة؛ لكن النساء اللواتي
يعشن واقعها لا يفعلن ذلك.

بالنسبة لهم، تشكل المملكة العربية السعودية محطة توقف مريحة - مكان للاستفادة من فرص بناء المهنة
والمغادرة قبل أن تصبح التناقضات غير مريحة.

داخل المملكة، تتكشف طبقة أخرى من التواطؤ: طبقة صغيرة، وإن كانت صاخبة، من النساء السعوديات
المتميزات اللواتي تعلمن البقاء بالانحياز إلى الدولة. يظهر دبلوماسيون، ورؤساء تنفيذيون،
ومعِينون، ورائدات مختارات بعناية، في وسائل الإعلام الرسمية يحتفلن بالتمكين والفرص، حتى مع
تجاهلن للعنف الذي تعرض له النساء خارج دائرتهن.

تغمر قصص نجاحهن البيانات الصحفية الحكومية والمقابلات البراقة - أول امرأة تقود وفدًا، وأول
امرأة تجلس في مجلس إدارة، وأول امرأة تخاطب منتدى عالمي - كل عنوان رئيسي يُستخدم لطمس حقيقة
الأغلبية. التضليل الإعلامي لا هوادة فيه: السعودية تتغير، والنساء يزدهرن، والتمكين هو القاعدة
الجديدة. ولأن الولاء هو جوهر امتيازهن، فإنهن يتحملن أقدر أعمال النظام: مهاجمة المعارضين، وتجاهل
المنتقدين، وغرس الشك في النساء العاديات لمعاناتهن، والاعتقاد بأن المشكلة تكمن فيهن، لا في
النظام.

ما لا يقولونه قط هو أن هذا التمكين مُقنن - مُراقَب بشدة، مُوزَّع بشكل انتقائي، ومرتبب دائماً بالطاعة. تُطغى أصواتهم على الأغلبية: نساء لا تُشكّل حياتهن التعيينات الوزارية أو المؤتمرات الدولية، بل محاكم الوصاية، ولامبالاة الشرطة، والتهديد الدائم بوصمهن بـ"العصيان". في هذا العرض التقديمي، لا تُتجاهل النساء السعوديات العاديات فحسب؛ بل يُتجاهلن عمدًا.

تُشكّل هذه المجموعات معًا تحالفًا هادئًا: مستشارون غربيون يُحسّنون صورة النظام، ونسويات بريطانيات يُحاربن الثقافة يُسخرن آلامنا، ونساء سعوديات مُتميّزات يُسوِّقن نفوذهن على أنه تقدم وطني. لا يجمعهن شيء سوى التأثير - إسكات النساء السعوديات العاديات. وبينما يستفيد كلٌّ منهن، سواءً من خلال العقود أو الظهور أو الوظائف، يُصبح صمتنا العملة التي تُشترى للنظام الشرعية الدولية.

تتلاشى معاناتنا في خلفية روايةٍ يُعيد صياغتها الجميع إلا نحن. الكذبة تسري بحرية، والحقيقة مُحْتَجزة على الحدود. وهذا ما يجعل الخامس والعشرين من نوفمبر، اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، مرآةً مُقلقةً للعالم.

إنه اليوم الذي تزعم فيه الحكومات والمؤسسات مواجهة الهياكل التي تضرُّ بالمرأة، ومع ذلك تظلُّ النساء السعوديات أسهل من يُتجاهل - مُسيَّسات للغاية، مُزعجات للغاية، ومُتشابكات للغاية مع المصالح الغربية لدرجة يصعب الدفاع عنهنَّ بصدق. إذا كان لهذا اليوم معنىً على الإطلاق، فيجب أن يبدأ برفض الكذب: رفض التصفيق، رفض الغضب الانتقائي، رفض القصص التي تُمحي النساء اللواتي يُعشنَّ حياتهنَّ تحت المراقبة والإكراه.

لا تحتاج النساء السعوديات إلى إنقاذ ممن يسيئون فهمهن، بل يحتجن إلى أن يتوقف العالم عن مساعدة الدولة في إسكاتهن. في هذا اليوم، الفعل الأكثر جذرية بسيطٌ للغاية: أنصتوا - وأخيرًا استمعوا إلى الأصوات التي أمضى النظام عقودًا يحاول دفنها.